

## النائب دحلان يقاضي فيسبوك على خلفية ادعاءات باطلة بشأن مقتل خاشقجي



03 فبراير 2019 - 19:56

قالت صحيفة بيزنس بوست الايرلاندية، ان القائد الفلسطيني والنائب محمد دحلان بدعوى قضائية ضد شركة فيسبوك في إيرلندا على خلفية ادعاءات باطلة بشأن مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي.

وقالت الصحيفة أن النائب محمد دحلان القائد البارز في حركة فتح والمستشار الاسبق للرئيس الراحل ياسر عرفات قد قام برفع دعوى مدنية لدى المحكمة العليا في دبلن التي تعتبر مقر عملاق لوسائل التواصل الاجتماعي في أوروبا، مطالبًا بالتعويض عن الضرر الذي أصابه بالإضافة إلى إزالة منشورات تمت مشاركتها على فيسبوك. وتتعلق القضية بمقالات نشرتها صحيفة يني شفق التركية تربط دحلان زورًا بأحداث دارت حول مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي.

ظهرت هذه المقالات بعد ذلك على موقع فيسبوك عندما قام مستخدمو الموقع بإعادة نشرها، وتتضمن الادعاءات الباطلة أن دحلان كان جزءًا من الفريق السري في لبنان والذي ساعد في اخفاء آثار جريمة اغتيال خاشقجي، وكذلك ادعاء باطلة بأن دحلان تلقى العلاج في إحدى المستشفيات في دبي بعد تعرضه لكسر ركبته في "عراك" وقع على يخته بسبب "رفضه تحمل المسؤولية عن جريمة اغتيال خاشقجي".

وبعد مرور وقت قصير على التقرير الذي تحدث عن تلقي دحلان العلاج في المستشفى، ظهر دحلان على قناة العربية ولم يكن مصابًا وقام بنفي الادعاءات.

ويسعى دحلان من خلال محاميه بول تويد إلى جبر الضرر الذي وقع عليه بسبب التشهير المزعم وإلى استصدار أمر يقضي بأن تقوم شركة فيسبوك بإزالة المحتوى موضوع دعوى التشهير وبشكل نهائي، واستصدار أمر آخر يحظر نشر هذا المحتوى.

وتواجه شركات فيسبوك وجوجل وتويتر وغيرها من مواقع التواصل الاجتماعي الأخرى وبشكل متزايد قضايا قانونية وتنظيمية على خلفية المحتوى الذي يتم نشره على منصاتهما، ويتمثل الحجة القانونية في أن هذه الشركات تتحمل المسؤولية كونها شركات نشر ويتم استخدام هذه الحجة لرفع دعاوى على هذه الشركات في المحاكم.

لكن شركة فيسبوك تعتبر نفسها مزودًا للخدمات الإعلامية بموجب قانون التجارة الإلكتروني الأوروبي وتجادل بأنها ليست مؤلفة للمحتوى الذي يقوم مستخدموها بمشاركته على منصتها وبأنها ليست ناشرة لهذا المحتوى.

وأعلنت شركة فيسبوك مؤخرًا أنها تشكل "فرق استجابة سريعة" في مكاتبها في دبلن وسنغافورة، وقالت الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة فيسبوك شيريل ساندبيرج خلال زيارتها الأخيرة إلى دبلن أن الشركة ستتخذ إجراءات في العام 2019 بشأن التقارير الكاذبة والأخبار المزيفة، مما يعزز دفاعاتها في وجه التدخل في الانتخابات ويجعلها تخضع لقدر أكبر من المساءلة العلنية.